

من هم العملاء؟

بقلم: الكولونيل فايز كرم

من السهل توزيع الاتهامات على الناس وتجريمهم، ومن السهل انتقاد العاملين من موقع المنظر والمتفرج، فالتبجح والاكتفاء بتعداد الأخطاء وإدانة الناس دون الاهتمام بمعرفة ظروفهم ومواقفهم الحقيقية ومبرر تحركهم، والمزايدة في تجريمهم وتخوينهم وتهديدهم دون الاهتمام بمعرفة حقيقة معاناتهم وأوجاعهم، أمور تغذي الخلفة والتفرقة، وكم نحن بغنى عنها، وتفقد ثقة المواطن بدولته التي يفترض بها أن تكون حامية وضامنة لحقوقه، وكم هي بحاجة لها.

دولة القانون، هي الدولة التي تجمع ولا تفرق، هي الدولة العادلة الساهرة على مصلحة مواطنيها، كل مواطنيها، هي المرجع الذي يفترض أن يلجأ إليه كل لبناني ولبنانية لحل مشاكلهم عندما تكون تلك مستعصية.

ودولة القانون لا تتعاطى مع المواطن من خلال موقعه السياسي أو الطائفي أو الحزبي أو العائلي، بل من خلال انتمائه الوطني والإنساني.

أما اليوم فبات للجريمة هويتها، تصنف كتصنيف المواطنين لتكون سياسية أو طائفية أو حتى أحياناً عائلية.

و"دولة القانون"، عندنا، لم تحترم يوماً القانون، تكتفي بتنفيذ أوامر الخارج لتنحصر مهمتها بالاجتهاد وتبرير المواقف والتصرفات و"الثوابت"، لا قانون يحدّها ولا عرف يقيدّها ولا نصّ يلزمها.

وجريمة أهالي جزين، نموذج حيّ لنوعية الجرائم التي تشغل الدولة اللبنانية اليوم والأوصياء عليها، فالجزينيون يحملون الهوية السياسية والطائفية التي ترتاح هذه الدولة إلى ضربها، لا سيّما وأن العالم والوطن والحق الدولي قد تخلّوا عنهم،

بأي تهمة يدان أهالي جزين؟؟

الخيانة؟؟ أي خيانة؟؟ وأرضها تشهد، اليوم كما بالأمس، على لبنانيّتها، وأجيالها تشهد على مآسيها، وترابها يشهد على تضحياتها.

التخلي؟؟ ومواقف أبنائها تشهد على تشبثها، وتعلقهم بالأرض يشهد على وطنيتها، واللجوء إلى دولتهم يشهد على مرجعيتها،

أهالي جزين هم الضحية، تخلت عنهم دولتهم، كما تخلى عنهم جيشهم وحكومتهم وشعبهم وحكامهم ، صمدوا وثبتوا حيث دولتهم فشلت وحيث شريعة الحرب والضرب والخراب احتلت مواقع السلام والأمان والوئام.

من يحاكم من؟؟ أيحاكم شعب بقرار؟؟ أيحاكم من اختار التمسك بالأرض عوض الانهزام؟؟ أيحاكم من بلحمه ودمه ورزقه وماله وجهده واجتهاده ثبت الهوية والاستمرارية، في حين غابت الدولة ومؤسساتها وأجهزتها وعجزت الدبلوماسية الدولية عن تحقيق أي انتصار؟؟ كفاكم تغنياً بدولة وقانون، كفاكم تفتيشاً عن تجريم وقصور، كفاكم مزايده بمواقف وفجور، الشعب يحاسب، والشعب يحاكم، والتاريخ يسجل ، الشعارات الفارغة ما بقيت، ودول الوصاية ما عاشت.

إن اقتضت المحاكمة وجب الارتكاز على قانون، وإن وجد القانون وجب الارتكاز على تفسير، وإن وجد التفسير وجب الارتكاز على قاموس موحد للمفردات.

فهلا بدأت بتفسير معاني الخيانة والعمالة والتخلي والتواطؤ والانهزام.

بالله عليكم من يحاكم من؟؟

عشتم وعاش لبنان الحر.

